

مجموعة مؤلفين

قضية فلسطين  
ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني  
الجزء الأول  
في الهوية والمقاومة والقانون الدولي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



قضية فلسطين  
ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني  
الجزء الأول  
في الهوية والمقاومة والقانون الدولي

|               |                    |                     |
|---------------|--------------------|---------------------|
| أحمد جميل عزم | ريتشارد فولك       | مجدي المالكى        |
| إعجاز أحمد    | زها الحسن          | محمد خليل موسى      |
| إمطانس شحادة  | سلامة كيلة         | منير نسيبة          |
| بالال شلش     | سلمى كرمي أيوب     | مهند مصطفى          |
| بالال الشوبكي | طارق بقونى         | نادية أبو زاهر      |
| ديانا بوطو    | عبد الرحمن التميمي | نوار عبد الغني ثابت |
| رامي أبو شهاب | عزمي بشارة         | هشام المغاري        |

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



## التحول في الهوية الفلسطينية وتجلياتها في ضوء تشرذم المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948

د. مجدي المالكي

أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت

في كتاب "قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي. الجزء الأول". مجموعة مؤلفين. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

تعرض الفلسطينيون طوال القرن الماضي وحتى الآن، لمسارات متعددة وتأثيرات عوامل مركبة أثرت في هويتهم الوطنية الجماعية بحسب أماكن انتشارهم. وقد مرت هذه الهوية، حسب التحولات السياسية والمنعطفات التاريخية التي شهدتها الشعب الفلسطيني وقضيته، بمراحل ضمور وتجدد، وبمراحل استعداد وتأمل، عبر مراحل خضع فيها الشعب الفلسطيني لحالة مستدامة من القمع والتشطي ومحاولات الإنكار لوجوده. ولا شك بأن هذه الهوية تمر الآن بواحدة من أخطر المنعطفات، وذلك بسبب تكثف الصراع على ما تبقى من الأرض، وبسبب ما تمر به المجتمعات العربية من تحولات متسارعة، وبسبب تكاثر الأسئلة الوجودية والخوف على مستقبل القضية.

ومنذ منتصف القرن الماضي توزع الفلسطينيون على تشكيلات اجتماعية متعددة ومتنوعة نتيجة للأوضاع السياسية والحروب المتوالية التي ابتدأت بالنكبة وحرب سنة 1948، والتي أدت إلى تشطي المجتمع الفلسطيني وتهجير ما يقارب نصف سكانه إلى دول الشتات العربي (الأردن، لبنان، سوريا، مصر) وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزل ما تبقى من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة سنة 1948 عن باقي المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية المجاورة. ومن ثم جاءت حرب حزيران سنة 1967 لتتيح لإسرائيل احتلال ما تبقى من فلسطين وعزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن باقي الدول العربية المحيطة وتحديدا الأردن ومصر، وهو ما أثر سلبا أيضا في وحدة نسيجها الاجتماعي والثقافي<sup>1</sup>. ومن ثم توالى الانتفاضات وآخرها انتفاضة الأقصى، التي فصلت إسرائيل خلالها الضفة الغربية عن قطاع غزة مرة أخرى، وعزلت المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض، وعزلت المدن عن قراها، وهو ما أدى إلى هدم التواصل الجغرافي والمجتمعي، وشرذمة المجتمع الفلسطيني إلى مناطق جغرافية واجتماعية واقتصادية متناثرة معزولة. وبذلك كان للأوضاع السياسية المأساوية المتعاقبة التي مر بها الشعب الفلسطيني خلال

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل حول التأثيرات الاجتماعية لانفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة أنظر مقالة: سليم تماري، تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال، في جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، ص 17-25.

ما يزيد على قرن، وما نجم عنها سياسيا وثقافيا واجتماعيا، الأثر الكبير في صيرورة تبلور هويته الوطنية الجماعية التي ارتبطت عضويا مع تبلور المشروع الوطني الفلسطيني وما طرأ عليه من تحولات في مواجهة مشروع الحركة الصهيونية.

في هذا الإطار تسعى هذه الدراسة لتشخيص وتحليل العوامل المؤثرة في تحول هوية الفلسطينيين الجماعية وتجلياتها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودول الشتات، والأراضي المحتلة عام 1948، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي العوامل السياسية والاجتماعية التي عززت الهوية الفلسطينية الجماعية؟ وما هي العوامل التي أضعفتها وساهمت في تراجعها لمصلحة هويات فرعية دينية أو حمائلية أو جهوية؟ وما هي تجليات وخصوصيات هذه الهوية أو الهويات في الوطن وفي المنافي؟

## 1- حول مفهوم الهوية:

يعتبر مفهوم الهوية الوطنية من أكثر المفاهيم المركبة بسبب تعدد وتشابك عناصره الاجتماعية والسياسية والثقافية والسيكولوجية. وكذلك بسبب تعدد تعبيراته على المستويات المحلية والقومية والعبارة للحدود، وهو ما جعل من تعريف هذا المفهوم إشكالية نظرية وأيديولوجية أثارت جدلا واسعا بين المنظرين.

تعرف الهوية الوطنية، على الأغلب، بالإشارة إلى مجموعة من العناصر والمكونات التي يشترك فيها جماعة معينة تميزهم عن الآخرين، كالثقافة، والتاريخ، والتقاليد، والعادات، واللغة، والرموز الوطنية، والعلاقات القربانية، والدين، والأرض، والمصير المشترك، والدولة - القومية. وتعتبر بعض هذه المكونات كاللغة والدين والتاريخ المشترك أو الذاكرة الجماعية، الوعاء الأساسي لحفظ الهوية وبقائها والتكيف مع عمليات التغير التي قد تصيب الجماعة.

ولكن تتباين مواقف المنظرين حول درجة الأهمية الممنوحة لبعض هذه العناصر مقارنة بعناصر أخرى. فالبعض مثلا يركز على أهمية الدولة - القومية كشرط أساسي لتكوين الهوية بما تضمن من علاقات المواطنة والحقوق والواجبات، وبالتالي يربطون الهوية الوطنية بالمواطنة. إلا أن البعض الآخر ينفي أهمية هذا المكون انطلاقا من أن الهوية الوطنية قد تتشكل من دون أن يكون هناك دولة - قومية حاضرة لها، والتاريخ عرف أمثلة عديدة فقدت فيها الأمم استقلالها وسيادة مؤسساتها الدلانية دون أن تفقد هويتها الوطنية<sup>2</sup>؛ والبعض يركز على العناصر المادية لتكوين الأمة، بينما يركز البعض الآخر على العناصر الثقافية والرمزية للهوية الوطنية<sup>3</sup>.

إن العناصر المادية وما يرتبط بها، لا تكفي للإحاطة بمفهوم الهوية، فالأبعاد السيكولوجية والثقافية والسياسية عناصر أساسية في تشكيل هوية الأفراد والجماعة. إذ يمثل البعد السيكولوجي مجموعة التعبيرات الواعية واللاواعية، أي

<sup>2</sup> Montserrat Guibernau. **Anthony D. Smith on nations and national identity: critical assessment.** ( Nations and Nationalism 10 (1/2), 2004, 125-141).p. 126.

<sup>3</sup>, Anthony D. Smith. **National Identity.** (London: Penguin, 1991). P.25 – 33.

الشعور، لدى الأفراد والجماعات بالانتماء إلى أمة أو إلى هوية وطنية معينة، ولا تستند هذه المشاعر بالضرورة إلى عناصر موضوعية وعقلانية بقدر ما تستند في الأغلب إلى الروابط العاطفية للانتماء، التي بدورها تشكل حافزا لدى أعضاء الأمة، أفرادا وجماعات، للدفاع عن قضاياها، والتضحية في سبيلها، والالتفاف حول رموزها. فتتقل الأفراد والجماعات من الانتماءات المحلية ودون القومية إلى الانتماءات الوطنية، ومن ثم الانفكاك من الاهتمامات الشخصية والعائلية والجهوية لصالح قضايا الشأن العام، دفاعا وتفاعلا ومشاركة<sup>4</sup>.

أما البعد الثقافي فهو تعبير عن اللغة وجملة العادات والتقاليد والمعتقدات والممارسات الاجتماعية والثقافية المشتركة. يتطلب تماهي الأفراد والجماعات مع هذه المكونات الثقافية أساسا ماديا واستثمارا عاطفيا وسياسات وطنية جامعة. في هذا السياق يؤدي البعد السياسي دورا أساسيا، من خلال عملية بناء الدولة طويل الأمد أو المؤسسات شبه الدولانية، كحركات التحرر مثلا، في إنتاج وإعادة إنتاج النسق الثقافي الوطني<sup>5</sup>.

إن الانتماء إلى الهوية الوطنية لا يعني تلاشي الانتماءات الصغرى المغيرة، ولا يعني أيضا التماثل الثقافي بين الجماعات كافة. فكل هوية وطنية جماعية تحتوي على هويات فرعية، قد تتمثل في العائلة أو الحمولة أو القرية أو الجماعات الإثنية، و في كل سياق اجتماعي يوجد عدد من الهويات المهمة وذات الصلة التي يمكن أن يقومها الفرد من حيث قبوله بها وتماهيها معها في لحظات معينة لدواعٍ نفسية أو منفعية. فالأفراد أو الجماعات تختار، وإن بصور ضمنية غير معلنة، انتماءاتها الهوياتية تبعا لما سئلحق بها هذه الانتماءات من منفعة أو مناحي إيجابية تفرضها مجموعة مركبة ومعقدة من العوامل<sup>6</sup>. وعليه، فإن فاعلية هذه الهويات ودرجة بروزها على السطح وتوكيدها لذاتها مرتبط بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة بها، فتتبرز وتبرز في زمن الصراعات الداخلية لتأخذ أبعادا عشائرية أو طائفية أو عرقية أو مناطقية، وقد تتوارى وتتماهى مع الهويات الأكبر في ظل التهديدات الخارجية لتأخذ طابعا وطنيا جمعيا. في هذا السياق يمكن القول إن سمة التماثل في الهوية الوطنية هي نسبية، ومتغيرة تبعا لعوامل عديدة ومركبة، وإن خصوصيات الهويات الصغرى لا يلغي المشترك.

وإذا كان شعور الفرد بالحاجة إلى الانتماء إلى جماعة هو أمر فطري، فإن شعور الجماعة بالانتماء إلى هوية اجتماعية ووطنية هو ليس كذلك، بل هو عملية بناء اجتماعي معقدة، تتفاعل وتتكامل في تكوينها عدة عناصر عبر فترات زمنية طويلة، وتتميز من خلالها جماعة ما عن الآخرين انطلاقا من تصورات وتعبيرات رمزية غالبا ما تكون متخيلة. فالهوية تعبر عن ذاتها بتمايزها عن الآخر لا في تماثلها معه، بل إن عملية تشكلها تأتي في سياق تأكيد رمزي وتصوري للذات في مواجهة الآخر. وبذلك تكون كل جماعة صورا عن ذاتها إيجابية أو سلبية، إما للتناقض أو التعارض، المرتبط أو الملازم لتكوين الجماعة، ويعبر عنه غالبا بنسب صفات سلبية للهويات الأخرى.

<sup>4</sup> Guibernau Montserrat. 2004. **Anthony D. Smith on nations and national identity: critical assessment.** (Nations and Nationalism 10 (1/2), 2004, 125–141).p. 135 - 238.

<sup>5</sup> لاشك بأن السياسات الوطنية المتعلقة بالتربية والتعليم وتلك المتعلقة بالإعلام تلعب دورا أساسيا في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

<sup>6</sup> امارتيا سين. **الهوية والعنف: وهم القدر.** (بيروت: جداول للنشر والتوزيع. 2012) ص68.



إن للهوية كينونة مستمرة في التعريف عن ذاتها والتعبير عنها من خلال علاقتها مع الآخر في إطار كل من السياق الاجتماعي والسياق التاريخي المحدد، وتتميز أيضاً، بصورة عامة، بالديمومة والثبات بفعل تشكّلها القيمي، لكنها مع هذا كله، تخضع لحالة دائمة من التغيير والتحول، فقد يندثر بعض مكوناتها أو يُعاد إحياءه، لكنها لا تتلاشى. وبالضرورة، يكون للآخر دور في تحديد الهوية ورسم حدودها تبعاً لعلاقات القوة المتبعة، ونوعية علاقات الهيمنة المفروضة، وتبعاً لطبيعة نظرة الآخر لها وهو ما قد يشكل جملة من التهديدات، الخارجية أو الداخلية، التي قد ترفع من منسوب ضرورة توكيد الهوية والتعبير عن رموزها خلال مراحل تاريخية معينة<sup>7</sup>.

## 2- في خصوصية الهوية الوطنية الفلسطينية:

اختلف مسار تطور الهوية الوطنية الفلسطينية عن تطور الهويات الوطنية للدول العربية المجاورة منذ بداية القرن العشرين. ويعود هذا الاختلاف إلى أسباب عديدة أهمها مرور فلسطين والقضية الفلسطينية بمراحل تاريخية وأحداث سياسية مغايرة بشكل جذري عن الأقطار العربية المجاورة؛ جاء في مقدمتها الاستعمار الصهيوني الاستيطاني للأرض والإلغاء للهوية القومية التاريخية لفلسطين. فقد ارتبط تبلور الهوية الفلسطينية وتطورها بمواجهة نكبة تعرض لها أصحابها (أصحاب هذه الهوية) من طرف مشروع للغزو الصهيوني استهدفهم، وما زال يستهدفهم، في وجودهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحضاري والإنساني بوجه عام. وقد مثّل هذا الخصوصية الأساسية للهوية الفلسطينية، التي أصبحت واحدة من أكثر الهويات المثيرة للمشاعر والتفاعلات لتناميها تاريخياً عبر الضدية المباشرة مع المشروع الصهيوني وما ارتبط به من محاولات الطمس والتهميش والإنكار لوجود شعب بأكمله.

وإن كانت تتعرف الهوية عادة، كما أسلفنا، بعناصر متعددة مثل اللغة والثقافة والدين والوعي الجماعي ومعايير الحياة الاجتماعية المتوارثة، إلا أن تعريف الهوية الفلسطينية لا يقتصر على هذه العناصر، حيث إن العنصر الحاسم فيها الذي يعيد تعريف هذه العناصر كافة في بوتقة خاصة، هو التجربة المديدة لاستعادة هويته المسروقة. فتشكّنت الفلسطينيين خارج أرضهم، وتشردّهم داخل وطنهم بفعل الاحتلال يجعل سؤال الهوية وتجلياتها معقداً ومرتبطة بتجارب التهجير والمنفى والهجرة والنضال من أجل العودة أو الصمود على الأرض تحت هيمنة الاحتلال والاضطهاد.

يشير جميل هلال عن حق، إلى أنه لم تكن هزيمة سنة 1948، والتي سميت بالنكبة، مجرد هزيمة في سلسلة من المعارك بين حركة تحرر وقوى استعمارية استيطانية، بل كانت هزيمة لمجتمع بأكمله نجم عنها تلاشي وجوده كتشكيلة اجتماعية وثقافية تعيش وتنمو في إطار حاضنة جغرافية موحدة، أي في إقليم جيوسياسي. فقد خضع المجتمع الفلسطيني منذ ذلك الحين إلى تحولات متسارعة في معالمه الديموغرافية والسياسية والاجتماعية ليصبح

<sup>7</sup> باقر النجار. العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي. (مجلة عمران، العدد 3: شتاء 2013) ص113.

محكوما بشبكة من العلاقات والاعتبارات الدلانية لحقول سياسية متعددة. وقد ترتب على ذلك إعادة تشكيل وجوده في أطر وفضاءات سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة في الشتات وعلى أرض الوطن<sup>8</sup>.

وتتمثل الخصوصية الأساسية للهوية الوطنية الفلسطينية في كون أن نشأتها واستمراريتها لم يرتبط بكيان سياسي أو دولاني معين. بل كان نموها أسبق وأعمق من نمو الكيان السياسي أو الدولاني. وهذه الهوية لم تختفِ باختفاء الحقل السياسي الخاص بها وانسداد الأفق أمام تكوين تشكيل كيان سياسي قطري فلسطيني. بل كان عليها الاستمرار والتعايش والتجدد في ظل غياب دولة أو كيان سياسي موحد طوال سنوات ما بعد النكبة حتى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية<sup>9</sup>.

### 3- تراجع الهوية الوطنية الفلسطينية بعد النكبة:

بدأت عملية إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية وفق الشروط الجديدة التي خلفتها النكبة، حيث خضعت الأجزاء المتشظية من المجتمع الفلسطيني لسيادة دول متعددة ونظم سياسية وقانونية وإدارية متباينة. نظر بعض هذه الدول نظرة حذرة تجاه تعبيرات الهوية الفلسطينية، وبعضها الآخر نظر إليها نظرة رؤية عدائية، وذلك تبعاً للأوضاع الداخلية لكل منها. وأصبحت هذه الدول هي من يحدد الفضاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن للفلسطينيين التحرك ضمنه. وبالإجمال، أخذت تعبيرات الهوية الوطنية الفلسطينية وأشكالها تتباين بين التجمعات الفلسطينية في الدول العربية المستقبلية تأثراً بثلاث عوامل أساسية:

يتمثل العامل الأول في طبيعة السياسات الحكومية التي انتهجتها الدول التي يتواجد فيها تجمعات فلسطينية، مواطنون أصليون أو لاجئون. ومدى تأثير هذه السياسات في تهميش أو "دمج" الفلسطينيين الذين حرّموا من وطنهم في الدول العربية المجاورة. فقد تفاوتت هذه السياسات تبعاً للحقوق السياسية والمدنية التي منحتها للاجئين، وتحديدًا فيما يتعلق بحق الحصول على جواز سفر (الجنسية والمواطنة)، وبحق التصويت والترشيح للانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية للدولة، وبحق المشاركة في صنع سياسات الدولة وفي توزيع مواردها والحصول على مكتسبات، كشغل المناصب والوظائف الحكومية وغيره<sup>10</sup>.

شكلت الأردن حالة استثنائية مقارنة بالدول العربية الأخرى المستقبلية للاجئين. فقد ضمت الأردن مناطق وسط فلسطين وأعادت تسميتها بـ "الضفة الغربية"، إذ صدر في شهر شباط سنة 1949 قانون جوازات السفر الأردنية الذي اعتبر كل اللاجئين الفلسطينيين أردنيين يتمتعون بمختلف حقوق الأردنيين وواجباتهم. وفي سنة 1950 وبعد مؤتمر أريحا، الذي أقر ضم الضفة الغربية إلى الأردن، حصل 90% من الفلسطينيين - لاجئين وغير لاجئين، على الجنسية الأردنية. وجرى التعاطي رسمياً مع الفلسطينيين على أسس المساواة مع المواطنين الأردنيين، فلم يعانون من

<sup>8</sup> جميل هلال. نظرة تأملية في تاريخنا الحديث. (مجلة الكرمل، العدد 55 - 56، ربيع صيف 1998). ص22.

<sup>9</sup> Khalidi Rashid. **Palestinian identity: the construction of modern national consciousness.** (New York, Colombia University Press, 1997) p7.

<sup>10</sup> يزيد صايغ. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002) ص85.

أي تمييز رسمي أو اعتباطي في التشريعات الوطنية، وسمح لعامة الفلسطينيين دخول الجيش رغم أنه نادراً ما تجاوزوا الرتب المتوسطة. بينما أتيح لأبناء النخبة التقليدية الفلسطينية من ملاك الأراضي ومن كبار الموظفين شغل مناصب حكومية رفيعة المستوى، لكنها خالية من السلطة. وتمثلت سياسة الدمج غير المعلنة في التعامل مع الفلسطينيين في الموازنة بين منح الفلسطينيين حرية واسعة نسبياً في إدارة النشاطات الاقتصادية في المملكة رغم القيود المفروضة ضمناً على تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية من جهة، وإبقاء السيطرة على النشاط السياسي بيد النخبة الشرق أردنية من جهة ثانية<sup>11</sup>.

أما لبنان فقد طبق أشد القيود على الفلسطينيين الذين لجأوا إليه سنة 1949. وعلى الرغم من التصريحات التي رحبت باللاجئين في البداية إلا أنه سرعان ما جرت معاملتهم كأجانب وفرضت عليهم قيوداً مشددة في مجال الإقامة والتنقل، وحددت الأعمال والمهن التي يحق لهم العمل فيها، وحُرموا من ممارسة التجارة ومن التملك.

في حين تمتع الفلسطينيون في سوريا من تشريعات وُضعت بهدف تسهيل حياتهم مع المحافظة على جنسيتهم الفلسطينية. وأصدرت وثائق سفر خاصة بهم. وقد اعتبر القانون رقم 260 الذي أصدرته الحكومة السورية سنة 1956 الفلسطينيين المقيمين على أراضي الجمهورية السورية كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق العمل والتجارة وخدمة العلم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية. وكانت الاستثناءات الخاصة بالحقوق مقتصرة على: حق التصويت، وحق شراء أراضي زراعية، وحق امتلاك أكثر من منزل واحد.

ولجأ إلى غزة حوالي 200.000 فلسطيني، ولجأ إلى مصر مباشرة حوالي 11.000 فلسطيني. وكانت اتفاقية الهدنة التي وقعتها الحكومة المصرية مع إسرائيل سنة 1949 قد وضعت قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. ومنحت مصر حق الإقامة لما يقارب من 7000 لاجيء، ونقلت عدداً مماثلاً إلى قطاع غزة. وارتبط وضع اللاجئين الفلسطينيين في مصر بالأوضاع السياسية ومتغيراتها. ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر حظي الفلسطينيون بالرعاية والتعاطف من قبل الحكومة المصرية، إلا أن ذلك الوضع تبدل بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في تشرين الثاني من عام 1977، حيث توترت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية وهو ما أدى إلى إصدار الحكومة المصرية تشريعات جائرة بحق الفلسطينيين المقيمين في مصر، وتم إلغاء القوانين كافة التي كانت تعامل الفلسطينيين معاملة المصريين.

وبشكل عام يمكن القول أن استبعاد الفلسطينيين عن الحياة السياسية في كل من لبنان ومصر وسوريا كان السمة الجوهرية المشتركة التي ميزت أوضاعهم في هذه البلاد. أما الفلسطينيون الذين بقوا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، التي أصبحت تعرف بـ "إسرائيل"، فقد منحوا الجنسية الإسرائيلية مع إخضاعهم لحكم عسكري استمر حتى سنة 1966، وفرضت عليهم القيود العسكرية المشددة، وحرموا من حرية التعبير والتنظيم والتنقل حيث اعتبرت إسرائيل وجودهم تهديداً للدولة الإسرائيلية. كما طبقت الدولة العبرية على هؤلاء المواطنين الفلسطينيين

<sup>11</sup> المصدر السابق، ص 92.



السياسة الاستعمارية القديمة نفسها، سياسة "فرق تسد"، فعززت الانقسامات الداخلية بينهم، بحسب الدين والحمولة والمنطقة الجغرافية، ونجحت أيضا في تمزيق الأقلية الفلسطينية، وفي تقليص الاتصال والتفاعل الاجتماعي فيما بينها. ونجم عن ذلك أن تعززت لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل الهويات التقليدية الضيقة، وخصوصاً المحلية والحمائلية، على حساب الهوية الوطنية الفلسطينية<sup>12</sup>.

يعتبر بعض الباحثين أنه خلال هذه الحقبة، لم يعد للهوية أي تعبيرات في الحياة الاجتماعية السياسية للفلسطينيين باستثناء الحياة الثقافية، وذلك بسبب ربطهم للهوية بالكيانية السياسية. وقد نتج من ذلك كله في رأيهم، اختزال الفلسطينيين في اللاجئين الذين باتوا يقطنون بلاد اللجوء والشتات، تماماً كما اختُصرت قضية فلسطين في قضية اللاجئين. وبسبب عدم تمكن الفلسطينيين في تلك البلاد من التعبير عن قضيتهم بشكل سياسي والتعبير عن هويتهم، بشكل قانوني وحقوقى، ولا بشكل تمثيلي/مؤسساتي، تم التعويض عن ذلك بانخراط هؤلاء في إطار الحركات السياسية فوق الوطنية في تلك الفترة، أي القومية والإسلامية والشيوعية. وتشير بامبلا أن سميث إلى أربع أفضية سياسية فوق وطنية حددت مجال عمل الحركة السياسية الفلسطينية في تلك الحقبة وهي:

- 1- العمل بهدف تحقيق إصلاحات ديمقراطية ليبرالية في الأردن والذي انخرط فيه قوى سياسية ليبرالية متعددة.
- 2- العمل بهدف تحقيق الوحدة العربية والتي عبرت عنه كل من حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي.
- 3- العمل السياسي من أجل تحقيق الاشتراكية والذي تمثل أساسا في الحزب الشيوعي والمنظمات الماركسية.
- 4- الأنشطة السياسية المتعلقة بالإسلام السياسي والذي عبر عنه كل من الإخوان المسلمين وحزب التحرير.<sup>13</sup>

ويؤكد البعض أن هنالك أساسا للافتراض أن الهوية القومية العربية كانت سائدة لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك بأن الفلسطينيين في هذه المرحلة اعتبروا القومية العربية السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، بينما حلّ في المرتبة الثانية كل من الهوية الفلسطينية في القطاع والهوية الأردنية في الضفة. ففي حين أن الإدارة المصرية لم تضم القطاع إلى مصر، بل حافظت على هويته الفلسطينية، ضم النظام الأردني الضفة إليه، وعمل على إضعاف الهوية الفلسطينية وإبدالها بهوية أردنية. أما الفلسطينيون في المناطق المحتلة عام 1948 فلم يتنازلوا عن هويتهم القومية العربية، رغم عزلهم التام عن المحيط العربي، ورغم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، فقد حاولوا التوفيق بين المركبين الإسرائيلي والعربي في هويتهم على الرغم من التناقض فيما بينهما، حيث إنهم فصلوا في هويتهم بين المستوى الأيديولوجي - الجمعي الذي يتعلق بالقيم والمصالح القومية العليا، وبين المستوى الواقعي - الفردي، الذي يتعلق بضرورات التكيف مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد في ظل السيطرة الإسرائيلية. لذا، لم

<sup>12</sup> محمود ميعاري. **هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟** (مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 10، ربيع 1992، ص40-60) ص42.

<sup>13</sup> أنظر مثلاً مقالة ماجد كيالي. **صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين**. (مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 23، عدد 90، ربيع 2012 ص7-14) ص8. كذلك أنظر كتاب بامبلا أن سميث. **فلسطين والفلسطينيون**. (دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991) ص207-223.

تتناقض رغبتهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال استيعابهم في سوق العمل الإسرائيلي، من وجهة نظرهم، مع تأييدهم الكبير للحركة القومية العربية في تلك الفترة<sup>14</sup>.

وبالإجمال ترتب على الانتشار في حقول سياسية متنوعة تنوعا في آليات ورموز تجديد الهوية الفلسطينية وفق تجربة كل تجمع فلسطيني رئيسي وشروطه. فهي استمدت في الشتات مادتها من حياة المخيمات وما رمزت إليه كمكان إقامة مؤقت بانتظار العودة إلى ما حولته الذاكرة المسيسة إلى الفردوس المفقود<sup>15</sup>، بينما استمدت مادتها في مناطق 48 وفي الضفة الغربية وقطاع غزة من ضرورات التوفيق بين متطلبات الحياة اليومية ومتطلبات المحافظة على انتمائهم الوطني الجمعي.

ومهما تكن الفرضيات والمواقف والتقديرية لطبيعة الهوية الوطنية وتعبيراتها في تلك الحقبة، إلا أنه من المؤكد أن تجربة التهجير الجماعي والمنفى غير المستقر، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والرغبة في العودة إلى الوطن الأم قد جعلت من الحس الوطني، أي الارتباط العاطفي بالوطن وبمكان الولادة قاسما مشتركا بين الفلسطينيين وحاضنة لهويته الوطنية بغض النظر عن مدى قوة التعبير عن هذه الهوية، ومدى تراجعها أمام الهويات الفرعية العائلية والطبقية والجهوية التي فرضتها صعوبات الحياة الجديدة في المنافي وضرورات التكيف معها.

أما العامل الثاني فيتمثل في طبيعة العلاقات بين الفلسطينيين والمجتمعات المستقبلية بما في ذلك ما تبقى من المجتمع الفلسطيني على أرضه في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونقصد هنا تحديدا صورة الفلسطيني لدى "الآخر". فمع خسارة اللاجئين لأرضهم سنة 1948، فقد فقدوا أيضا مكانتهم وهيتهم الاجتماعية، وفقدوا تقديرهم لذاتهم وتقدير الآخرين لهم. وتكوّن لدى "الآخرين" بمن فيهم الفلسطينيون غير اللاجئين في الضفة الغربية، صورة نمطية سلبية ودونية تجاه اللاجئين، وتعرضوا في كثير من الأحيان للازدراء وللنظرة الدونية من قبل المجتمعات المضيفة بما فيها المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأحيانا اتهموا "ببيع أراضيهم لليهود". وقد أدى ذلك إلى نزوح اللاجئين في المخيمات إلى العزلة الاجتماعية عن محيطهم من سكان المدن والقرى والضواحي واعتمادهم المتزايد في إدارة شؤون حياتهم اليومية على علاقات التكافل العائلية والجهوية أكثر فأكثر، وبذلك تم نقل نسق العلاقات الاجتماعية من قراهم الأصل إلى المخيمات. وتعززت عزلة الفلاحين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الدول العربية لأنهم كانوا في معظمهم من المسلمين السنة بينما كان السكان المحيطون بهم، في أغلب الأحيان، من مذاهب أخرى كالشيعة والموارنة في لبنان، والدروز والعرب في سوريا. وعززت هذه العزلة أيضا مشاعر عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين اتجهوا كتعويض عن هذا الحال إلى الاستثمار في التعليم كوسيلة أساسية تسمح لهم بتحقيق حراك اجتماعي والانفكاك من هذه العزلة، مستفيدين بذلك من الخدمات التي تقدمها لهم الأنروا. ويرى صايغ أن حالة التهميش هذه لم تنتج في حد ذاتها حسا وطنيا أو قوميا لدى الفلسطينيين في ظل غياب

<sup>14</sup> محمود مبعاري. **تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر**. (مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74 - 75، ربيع 2008) ص 41.

<sup>15</sup> أنظر مثلا جميل هلال، **نظرة تأملية في تاريخنا الحديث**. مصدر سبق ذكره. ص 24. وباموغرتن هلغى. **من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 - 1988**. (رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006) ص 73 - 84.

دور القوى السياسية الفاعلة والإطار التنظيمي الذي توفره الدولة، لكنها أبرزت مظاهر عدم الاستقرار والتباينات الاجتماعية الشديدة التي شكلت الأساس لنشوء الحس القطري الفلسطيني<sup>16</sup>.

وتمثل العامل الثالث في مصالح الشرائح الاجتماعية والنخب الفلسطينية المتعددة في الشتات ومكانتها الاقتصادية في الدول المستقبلية. وجدت هذه الشرائح الاجتماعية نفسها، بدرجات متباينة، أمام سياسات تمييزية ضدها حدثت من الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة أمامها، ومن إمكانية تطورها ونموها، وهو ما دفعها إلى التمسك بالوطنية الفلسطينية. فالإحساس بالحرمان من الاستقلالية ومن مؤسسات الدولة التي يمكن لها أن تحمي مصالح هذه الشرائح، وتهيء لها البيئة الملائمة للاستثمار والنماء، ساهم في نزوعها إلى التأكيد على الوطنية الفلسطينية الذي كان يشكل القاسم المشترك بين مختلف الشرائح الاجتماعية في الشتات، حتى وإن كان ذلك بداية تحت سقف القومية العربية. فلما عدم فلسطينيو الشتات الخيارات الأخرى، تبنا الخطاب الوحدوي العربي في أواسط الخمسينيات وأوائل الستينيات، واختاروا الإيمان بالوحدة العربية باعتبارها الشرط الأساسي الذي لا بد منه لتحقيق التحرير والعودة. وكان التعبير عن الهوية الفلسطينية المتميزة يثير حساسية لدى معظم الدول العربية فلم يحظَ بالرعى العربي الرسمي إلا سنة 1964، مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

#### 4- منظمة التحرير الفلسطينية كحاضنة للهوية الفلسطينية:

يعتبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تجسيدا لعملية تأكيد الهوية الوطنية الجماعية وإعادة إنعاش لها. وقد اكتسبت هذه العملية زخما هائلا بعد سنة 1967. والمفارقة أن عملية الإنعاش هذه وجدت تفهما وتشجيعا لها خارج حدود الدولة التي كانت تأوي العدد الأكبر من الفلسطينيين، أي الأردن، الذي عمل على معارضة هذه العملية وإضعاف تماهي مواطنيها من الفلسطينيين معها. بالمقابل شهدت مخيمات العديد من الدول العربية وخاصة في لبنان، والجالية الفلسطينية في الكويت، عملية نشطة لتعزيز الهوية<sup>17</sup>.

وقد مثل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التعبير الكياني الفلسطيني الذي يستجيب للشعور الوطني الجمعي الكامن. وكان لها الدور الأبرز في النضال من أجل مشروع الوطنية الفلسطينية، إذ نادت باستقلالية القرار الفلسطيني ورفعت شعارات من نوع "التحرير طريق الوحدة"، و"لا وصاية ولا تبعية ولا احتواء"، مطالبة باستعادة زمام القضية من الأنظمة العربية. وفي الواقع احتاجت المنظمة بفصائلها المقاتلة لأعوام طويلة من النضال والتضحية على المستويين العربي والدولي لتنتزع الاعتراف بها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وجاء تشكيلها كرد حاسم على محاولات إسرائيل تغيب الفلسطينيين وإنكار وجودهم. وقد تعزز دور المنظمة، ككيان شبه دولاني، في إبراز الهوية الوطنية وتعبيراتها المتنوعة على حساب الهويات الفرعية المتعددة، من خلال سلسلة من المؤسسات الشعبية

<sup>16</sup> يزيد صايغ. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993. مصدر سبق ذكره. ص 106 - 108.

<sup>17</sup> هلى باومغرتن. من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 - 1988. مصدر سبق ذكره. ص 78 - 86.

والرسمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنقابية، التي تجاوزت الحدود والعراقيل لتصبح هيئة جامعة للفلسطينيين أينما وجدوا.

واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها "فتح"، أكبر وأهم فصائلها تاريخياً، من خلال تبنيها الكفاح المسلح وطرحها لمشروع الكيان السياسي وإقامة الدولة المستقلة، التعويض عن غياب الوطن، الإقليم، في مسعى لترميم التشطي الجاري في واقع المجتمع الفلسطيني، تمهيداً لفرض وجودها على الخريطة السياسية، ولاحقاً الخريطة الجغرافية. الأمر الذي أكسبها السمة التمثيلية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفلسطينية في فترة قصيرة نسبياً، ومكّنها من ربط الجماعات الفلسطينية في مختلف أماكن تواجدها بوشائج سياسية وتنظيمية متعددة الأشكال. وبذلك ساهمت المنظمة ليس فقط في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، بل في منحها بعداً سياسياً مقاوماً.

لقد كان الكفاح المسلح من أهم العناصر التي ساهمت في العملية التاريخية لبناء الدولة، وعمل، بصورة خاصة، على "تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت قد بدأت تأخذ شكلها مجدداً مع إعادة البناء الاجتماعي في الخمسينيات. وأصبح شن الكفاح المسلح سنة 1965 تعبيراً عن إعادة تأكيد للوجود الفلسطيني وإرادته الذاتية. فلم تعد صورة الفلسطيني تتمثل في ذلك اللاجئ الذي يبحث عن تدبر أمور حياته اليومية بالالتكاء على العلاقات العائلية أو الجهورية و بانتظار الإحسان والمساعدات الإنسانية من وكالة غوث اللاجئين، بل أصبح ذلك الفدائي المقاوم والمبدع والرافض لواقع اللجوء والهزيمة والمتطلع إلى العودة إلى وطنه المسلوب. وبذلك تكاملت هوية الفلسطيني النابعة من تجربته في اللجوء والمنفى مع هويته النابعة من تجربته النضالية المقاومة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الكفاح المسلح في تحقيق التجسيد المؤسسي لهذه الهوية الوطنية الجامعة، ليس فقط على المستوى السياسي التمثيلي، بل أيضاً على المستوى الاجتماعي والاقتصادي<sup>18</sup>. فقد شمل بناء الدولة تأسيس خدمات شبه حكومية توفر الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية لقطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية في معظم مخيمات اللجوء. وبذلك لم يعد ينتمي الفلسطيني إلى أرض وشعب وتاريخ فقط، بل إلى تجربة وإلى تاريخ تجربة مميزة لم يعيشها غيره من الشعوب.

لكن وبالرغم من هذه الفترة الذهبية لتبلور الهوية الوطنية الجامعة، التي شكلت المنظمة بفصائلها ومؤسساتها الرافعة الأساسية لها، إلا أنها (أي الهوية) تركزت في التعبير عن ذاتها بتجليات مرتبطة أساساً بالمنفى وتجارب المنفى، وهذا يعود إلى السمة الاجتماعية الخاصة بالتجربة الفلسطينية، وهي أن الجسم الأساسي للقيادة الفلسطينية، والنخب الاقتصادية والثقافية، أي كل الذين كانوا قد ساهموا بشكل كبير في بلورة الوعي الوطني الفلسطيني، كانوا في المنفى. ثم إن حرمان منظمة التحرير من بسط سيادتها وسلطتها السياسية على منطقة جغرافية محددة وواحدة، ومن بناء اقتصاد مستقل، قد شوّعت التجربة الفلسطينية في بناء مؤسساتها شبه الدولانية. لذا، استمرت تجليات الهوية الفلسطينية في التمحور أساساً حول تجارب المنفى، وهو ما تم التعبير عنه في مجمل الإنتاج الثقافي آنذاك، شمل الأدب والشعر والأفلام السينمائية والإنتاج البحثي...ألخ. وقد طغى على مجمل هذا الإنتاج سمة التعبئة السياسية

<sup>18</sup> يزيد صايغ. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993. مصدر سبق ذكره. ص 167

والتحريض على المقاومة ومفردات المعاناة في المنفى والحنين إلى الوطن والعودة إلى الفردوس المفقود، الأمر الذي أدى إلى خلق الثقافة وطني شعبي حول منظمة التحرير وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة.

في هذا السياق، ظل الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 أو سنة 1967 وتطلعاتهم ودورهم النضالي مهما داخل منظمة التحرير الفلسطينية. فقد تحولوا إلى موضوع للتمجيد أحيانا أو لتنفيذ سياسات وأوامر تأتي من الخارج في معظم الأحيان. وكان ذلك تعبيرا جليا عن النظرة الدونية التي كانت ينظر بها الخارج إلى تجربة الداخل الكفاحية، وعن هيمنة الخارج على مجمل القرار الفلسطيني وسياساته. هذا إلى حين مرور حدثين مهمين أجبرا القيادة في الخارج على منح تجارب الداخل وزنا أكبر ضمن اعتباراتها السياسية، وهما: يوم الأرض سنة 1976، الذي جلب اهتمام القيادة الفلسطينية، وإن كان بصورة خجولة، إلى تجربة الفلسطينيين في مناطق سنة 1948؛ والانتفاضة الأولى سنة 1987 التي حولت بحسم، مركز ثقل النضال الفلسطيني إلى داخل الأراضي الفلسطينية، والتي شكلت "ذروة عملية أدركت، من خلالها، منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها حاملة مشعل الشتات، بعد أعوام من التطويق العربي والسيطرة الإسرائيلية العسكرية، أن عليها أن تعيد ترسيخ نفسها في الإرادة السياسية الناشئة في الوطن الفلسطيني"<sup>19</sup>.

كان هذا التحول بداية للتوجه نحو سياسة براغماتية جديدة تسعى لتحقيق الاستقلال التدريجي بدلا من التحرير، وتقبل بجل الدولتين. وقد توجت هذه السياسة الجديدة بالموافقة على اتفاق أوسلو في أيلول سنة 1993. وكان ذلك بمثابة إعلان لانهاء الحقل السياسي الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية، وبدء تشكل حقل جديد تمحور حول نشوء سلطة وطنية فلسطينية على أراضي أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

## 5- تأثير اتفاق أوسلو على الهوية الوطنية الفلسطينية وتجلياتها:

أدى اتفاق أوسلو إلى تحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، كان من أبرزها تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا، وترهل مؤسساتها الجماهيرية، وتولي السلطة الوطنية الفلسطينية بدلا عنها الدور الأساسي في تنظيم الشؤون السياسية والمدنية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شكل ذلك أحد أهم تبعات اتفاق أوسلو وهو تفكيك الكيان السياسي الأبرز، للشعب الفلسطيني، والعنوان الجامع الذي كان يرسخ، ببرامجه وميثاقه الوطني وبمؤسساته وفصائله، وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وهو ما كان يعتبر إحدى أهم مقومات الهوية الوطنية الفلسطينية.

وترتب على ذلك تداعيات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية هائلة على المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ونتج عنه تهميش لتأثير ودور التجمعات الفلسطينية في الخارج ووضعها في حالة قلق شديد على مصيرها، وربما من

<sup>19</sup> سليم تماري. الهوية وبناء الدولة في الكيان الفلسطيني. (مجلة الدراسات العربية، العدد 32، خريف 1997، 3 - 9) ص5.

أخطر ما كان من جزاء الوضع الجديد إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة التي عززتها منظمة التحرير خلال أعوام طويلة من نضالات فصائلها على أسس تحررية وموحدة لشعب شرد في المنافي وحرّم من حق تقرير مصيره.

#### أ- الهوية الفلسطينية بين الداخل والخارج:

يصف جميل هلال بدقة التحول السياسي الذي حدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بقوله: "انتقلت السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، ويتميز بالتعددية السياسية والفكرية كإطار إئتلافي وطني جبهوي يمثل الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، إلى سلطة متمركزة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحتكر الهيمنة السياسية والاقتصادية في إطار الاتفاقيات مع إسرائيل، ومتطلبات التفاوض حول الوضع النهائي، وتعتمد على التمويل المشروط سياسيا من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية<sup>20</sup>. أي جرى تصفية عنوان النظام السياسي السابق وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وبالمقابل لم يتم بناء نظام سياسي جديد وطني على أنقاض الاحتلال، بل جرى بناء نظام زبائني محدث، يخضع للسيادة الاحتلالية الشاملة، ومكبل بثقل الاتفاقات ومعدوم السيادة، ويستمد شرعيته السياسية من المجتمع الدولي.

وبذلك، غابت المؤسسات الوطنية الجامعة في مقابل نمو البنى المؤسساتية التي تمثل أو تخدم فلسطينيي الأرض المحتلة؛ واختزلت الفكرة الوطنية، في الخطاب السياسي الرسمي، في الهوية الجغرافية مقابل الهوية التاريخية؛ وتراجع المشروع الوطني الجمعي لمصلحة رؤى وبرامج متعددة تعكس أولويات فلسطينيي الداخل المنقسم إلى أربع مناطق جغرافية، وفلسطينيي الخارج المشتت في بقاع العالم. ثم بات يعبر كل من هذه التجمعات عن الوطنية الفلسطينية من منطلق همّة الوطني الخاص به ومن التحديات التي تواجهه، وهو ما عزز التباينات في الأولويات السياسية، فباتت تتمحور أولويات سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 حول رفض الاحتلال وممارساته التي تهدد وجودهم وأمنهم الاجتماعي والسياسي وتحديدا الاستيطان والحصار والتهويد والفقر والبطالة وغيره؛ وبات من أولويات الأقلية الفلسطينية في إسرائيل النضال ضد التمييز العنصري وفرض الاعتراف بحقوقها كأقلية وطنية؛ أما الشتات، فبات أكثر تشبهاً بحق العودة والحق في التمثيل لشعورهم بأنهم باتوا على هامش المشروع الوطني جزاء تغيب منظمة التحرير ومؤسساتها، وتقديم هدف إقامة الدولة المستقلة على حقهم في العودة. وبصورة موازية، أدى ذلك إلى إعادة ظهور الهويات الفرعية بين الفلسطينيين، في مختلف أماكن تواجدهم، ليحاولوا من خلال هذه الهويات؛ العائلية والمحلية أو الجهوية، تأكيد ذاتهم في خضم تفاعلهم مع الأوضاع اليومية التي يعيشونها. فتعززت الروابط العائلية والتضامنيات الجهوية من خلال تأسيس تشكيلات مجتمعية مأسسة تعبر عنها في كافة التجمعات الفلسطينية، مثل الجمعيات العائلية والجهوية التي برزت بشكل واسع في الأراضي الفلسطينية، كجمعية اللد الخيرية وجمعية لفتا وغيرها من الجمعيات والمؤسسات. وقد جارت السلطة الوطنية الفلسطينية وعززت هذه الانتماءات والتشكيلات العائلية من خلال سياسات التعيينات في المناصب الحكومية المتعددة التي راعت الاعتبارات العائلية والمحلية. كذلك من خلال

<sup>20</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني: دراسة تحليلية نقدية. (رام الله، مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998) ص 81 - 82.

تشكيل دوائر حكومية خاصة تعنى بالشؤون العشائرية، ومن خلال لجوء الأفراد والجماعات المتزايد إلى الوجهاء العشائريين وإلى القضاء العشائري لحل خلافاتهم ونزاعاتهم.

ونتيجة لهذا التوزع الجغرافي والتباين في الأولويات، برزت تصورات نمطية لدى التجمعات الفلسطينية في كل منطقة عن التجمعات الفلسطينية في المناطق الأخرى. فكان هناك العديد من الإشكاليات مثلا بين "العائدين"، وهم القيادة السياسية وآلاف الكوادر الحزبية التي عادت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اتفاقيات أوسلو، وبين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما يشير جميل هلال عن حق، سادت خلال الأعوام الأولى بعد أوسلو، رؤية نقدية حادة بين شرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصا بين أبناء القرى والمخيمات، تجاه العائدين الذين اعتبروا أنهم يحملون ثقافة وسلوكيات اجتماعية غير مقبولة، وأنهم احتكروا المناصب العليا في السلطة، وأنهم يفتقدون للاحترام الكافي للتقاليد المحلية، وأنهم يجهلون العقلية الإسرائيلية، وهم بهذا، الأقل تأهيلا للتفاوض مع إسرائيل. وفي المقابل وجد العديد من العائدين أنهم أمام مجتمع محافظ وعشائري وتسيّر النزعة المحلية والجهوية (المناطقية)، وهو ما أدى إلى وجود شبكات من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية منفصلة عن بعضها البعض<sup>21</sup>. وقد تلاشت هذه التباينات تدريجيا بفعل المعيشة اليومية التي توجب خلال الانتفاضة الثانية التي صهرت مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني في تجربة نضالية واحدة، ووضعتها في مواجهة الاحتلال، بما في ذلك العائدين الذين عانوا كما باقي السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من ممارسات الاحتلال التعسفية.

لكن وبالرغم من تراجع التتميطات المرتبطة بالعائد وغير العائد في العقد الأخير، إلا إن التتميطات المنطقية ما زالت قائمة بسبب استمرار الفصل الجغرافي وتشكل جيلا كاملا من الشعب الفلسطيني لا يعرف بعضه البعض إلا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. وهو ما يشير إلى قصور القيادة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في تجسير تجارب المكونات الرئيسية للشعب الفلسطيني.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الممارسات الاستعمارية الاحتلالية في الأراضي المحتلة والمتمثلة في تقسيم المناطق المختلفة إلى مناطق امتيازات مستعمرية قد ساهم في خلق التراتبات الاجتماعية تبعا للمناطق المختلفة التي تصنع بدورها هويات متخيلة لامتيازات لذوات اجتماعية واقتصادية مختلفة. فساكن الضفة الغربية أقل امتيازاً من حيث حرية الحركة والتنقل ومن حيث الامتيازات المرتبطة بالضمان الاجتماعي وغيره مقارنة مع ساكن القدس. وأولئك أقل امتيازاً مقارنة مع الفلسطينيين الذين يحملون جنسيات إسرائيلية وحقوق مواطنة إسرائيلية بكل تبعاتها. أما ساكن قطاع غزة فهم الأقل حظاً مقارنة بكل هؤلاء السكان. ولا شك بأن هذه التمايزات المنطقية، التي تنعكس على كافة مناحي حياة السكان في كل منطقة، قد ساهم بوجود تمايزات منطقية عززت من بروز الهويات الفرعية المنطقية. وفي هذا السياق يمكن ملاحظة مثلا بروز تصورات نمطية فوقية بين ساكن الضفة الغربية تجاه ساكن قطاع غزة، حيث ينتشر في الحس المشترك العام لدى ساكن الضفة الغربية (وبشكل خاص لدى الأجيال الشابة) أن ثمة خصوصية ذات

<sup>21</sup> جميل هلال. "الداخل و" الخارج" في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية. في هلال، جميل. فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012) ص21.



طابع ثقافوي للمجتمع الغزي، أي أن هناك محدّدات ثقافيّة غزيّة ثابتة لا تاريخيّة، تميزها عن سكان الضفة الغربية وتقوم أساسا على سياسة الفصل الجغرافي بين المنطقتين، وتلاشي العلاقات بين المكونين الاجتماعيين يتجلى في تمييز محلي ومناطقى<sup>22</sup>.

ولا شك في أن الانقسام بين حركتي "فتح"، و"حماس"، في سنة 2007 فاقم من الأزمة التي خلفها تراجع مؤسسات منظمة التحرير وتهميشها. فقد ازداد النظام الفلسطيني تعقيدا بعد هذا الانقسام الذي عكس نفسه بانقسام عمودي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب سيطرة حماس على قطاع غزة وانفصاله شبه التام عن الضفة الغربية. وأدى هذا الانقسام إلى بروز سلطتين متنازعتين تحملان توجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، وبرامج اجتماعية وثقافية متميزة. وأدى هذا أيضا إلى انقسام المؤسسات الفلسطينية الحكومية عموديا وانفصالها شبه التام عن بعضها البعض، بحيث انقطع التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة، وأصبحت تمثل كل منها لقرارات الحكومة المسيطرة في منطقتها، وهو ما أربك العمل الوطني الفلسطيني بوجه عام. ويبدو أن هذا الانقسام يتعزز تدريجيا ليتجاوز حدود الانقسام الجغرافي والسياسي والمؤسسي ليشمل مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما أصبح عائقا أمام أية إمكانية لطرح مشروع وطني شامل، وأضعف الهوية الوطنية الجامعة، وعرقل أية محاولة لترسيخ عقد اجتماعي حقيقي بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ساهم مجمل ما سبق في فرض واقع مظلم على الساحة السياسية الفلسطينية، فلم يعد هناك مشروع وطني موحد، وتغيبت مختلف المؤسسات التمثيلية الجامعة داخل الوطن وخارجه، ابتداء من المجلس الوطني وإنهاء بالمجلس التشريعي وبالائحادات والنقابات المهنية والقطاعية التي تعطلت وفقدت دورها التمثيلي الشامل. وبسبب ذلك فقدت القيادات الفلسطينية شيئا من شرعيتها، وخصوصا في ظل غياب المرجعيات السياسية، مثل الميثاق الوطني، والقانون الأساسي، ووثيقة الاستقلال التي لم تعد مرجعا يمكن الاستناد إليه في اكتساب الشرعية وحل الخلافات والحفاظ على التعددية في إطار الوحدة، الأمر الذي أثر سلبا في الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة، التي استمدت زخمها من مشروعها الوطني الجامع ومؤسساتها الوطنية الموحدة.

## ب- الهوية الوطنية الفلسطينية والهويات العائلية والمحلية:

لقد ساهم ضعف الهوية الوطنية الجامعة في تعزيز الهويات الفرعية العائلية والمحلية في معظم التجمعات الفلسطينية. فمتطلبات الواقع المعاش والهموم والتحديات اليومية أدت إلى لجوء الفلسطينيين إلى التمسك بهويات فرعية تتعايش مع الهوية الوطنية من خلال إجراء تسوية بين مجموع هذه الهويات. وفيما يلي سنلقي الضوء على مجموعة العوامل التي ساهمت في إعادة بروز الهوية العائلية والمحلية في ثلاثة تجمعات سكانية فلسطينية أساسية وهي الأراضي المحتلة سنة 1967، ومناطق 48، واللاجئين في لبنان.

<sup>22</sup> أباهر السقا. الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة. في سلسلة وقائع المؤتمر الثاني. التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2013) ص49.

يلاحظ في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغم بروز علاقات مواطنة بين الجسم شبه الدولاني الذي نشأ بعد اتفاقيات أوسلو بين سكان هاتين المنطقتين والسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يمنع من تعزيز هويات عائلية ومحلية لدى هؤلاء السكان. فالاعتقاد الذي يعتبر المواطنة هي أهم الدوافع إلى تشكيل أو تعزيز الهوية الوطنية وأنها شرطاً لتشكيلها لم يتحقق. والمعطيات في الحالة الفلسطينية تتحدى ذلك الشرط كون أنه لم يسبق أن وجدت مواطنة فلسطينية مشتركة بسبب غياب الدولة، بل إن الهوية الفلسطينية قد تعززت، كما أسلفنا، بسبب الافتقار إلى المواطنة وإنكار كيان الدولة على الفلسطينيين. والمفارقة هنا أنه وبالعكس، عندما وجدت هذه المواطنة، وإن كانت مجتزأة، في المناطق الفلسطينية الخاضعة للسلطة فإن الهويات الفرعية طفت إلى السطح واتخذت أشكالاً عديدة.

فعلى الرغم من نشوء أجهزة الدولة الإدارية المدنية والأمنية المتعددة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتمثيل ذلك بمجموعة من الرموز الوطنية؛ كالعلم، والنشيد الوطني الذي ينشد في معظم مدارس السلطة الفلسطينية كل يوم، وجوازات السفر الفلسطينية، والطوابع الفلسطينية وغيرها من الرموز الوطنية، إلا أن ذلك لم يُلْ دُون عودة التضامنيات العائلية والمحلية بقوة، وفرض ذاتها على الحياة الاجتماعية والسياسية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

## 1- الإجراءات القمعية الإسرائيلية:

مثلت الإجراءات القمعية الإسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" حرباً شاملة على الفلسطينيين، طالت الإنسان الفلسطيني، ومصدر عيشه، وبيئته، ونسيجه الاجتماعي ونفسيته. وشملت تفاصيل الحرب الإسرائيلية اليومية ضد الفلسطينيين حصاراً شاملاً، وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عشرات المناطق المعزولة، فقد عمدت إسرائيل إلى عزل المحافظات عن بعضها البعض، وعزلت المدن عن محيطها الريفي، وعزلت التجمعات الريفية، واستخدمت، في حربها ضد الفلسطينيين وخصوصاً في قطاع غزة، مختلف أنواع الأسلحة، ما كان له آثار في جميع مناحي حياة المجتمع الفلسطيني. ومن أهم هذه الآثار شردمة المجتمع الفلسطيني اجتماعياً وليس فقط جغرافياً، وسيادة الشعور لدى غالبية المواطنين بالانكشاف وبعدم الأمان في ظل تراجع دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات الرعاية وتقديم المساعدات والخدمات العامة.

## 2- طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والمؤسسات الناشئة عنه:

أثر النظام السياسي الفلسطيني بسماته وملامحه في مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فغياب الدولة الفلسطينية تاريخياً، ونشوء منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها المتعددة، ومن ثم نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار اتفاقيات (أوسلو) التي جعلتها منقوصة السيادة والصلاحيات، قد عكس نفسه على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي عانى من إرث صعب وواقع سياسي واجتماعي واقتصادي أصعب.

وقد تأثرت ملامح هذا النظام السياسي بتراث منظمة التحرير الفلسطينية وتقاليدها وقيمتها وثقافتها وأساليب عملها ومنهجها في إدارة الشأن العام، والتعاطي مع الاحتياجات المجتمعية. الأمر الذي أثر سلباً في بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وعملها، حيث تم تغليب العوامل الحزبية والعائلية على الاعتبارات المهنية وعلاقات المواطنة في

إطار شبكة من العلاقات الزبائنية. وتأثر هذا النظام أيضا بالازدواجية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والمتمثلة في ضرورة التوفيق بين متطلبات بناء مؤسسات الدولة وترسيخ قواعد عملها من ناحية، واستمرار مرحلة التحرر الوطني من ناحية ثانية، مما أربك العلاقة بين مؤسسات السلطة ومواطنيها في العديد من المجالات. وفي هذا السياق شجعت السلطة الوطنية الفلسطينية الانتماءات المحلية والعائلية والدينية، حيث ظهر ذلك جليا من خلال سياسات التعيينات في مؤسسات السلطة، ومن خلال تشكيل دوائر حكومية تعنى بشؤون العشائر والعائلات، كما أسلفنا، والتي منحت أحيانا صلاحيات واسعة تجاوزت السلطات القضائية. ويمكن فهم ذلك في إطار عملية بسط سيطرة السلطة على المجتمع عبر توليد علاقات زبائنية.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت ملامح هذا النظام بطبيعة الشرائح والنخب السياسية الحاكمة، التي ارتكزت إلى البنى التقليدية في حكمها، وإلى شبكة واسعة من علاقات الولاء والمصلحة والجهوية والعائلية، ما أدى إلى إضعاف ثقة الأفراد والجماعات بمؤسساتهم الوطنية العامة، ومن ثم إضعاف روح الانتماء والمواطنة لديهم ولجوءهم إلى التضامنيات العائلية والمحلية<sup>23</sup>.

### 3- ضعف الاقتصاد الفلسطيني وغياب مستوى مقبول من الأمن الاجتماعي:

لقد تعمقت أزمة الاقتصاد الفلسطيني بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية جزاء تفاعل الإجراءات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مع بنية الاقتصاد الفلسطيني المأزومة أصلا. وشكلت البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية القائمة في الأراضي الفلسطينية تحديا كبيرا أمام فرص تعزيز حالة الأمن الاجتماعي للفلسطينيين وهو ما دفع المواطنين للاحتماء بالتشكيلات الاجتماعية التقليدية كالعائلة والحمولة والتضامنيات المحلية على حساب الانتماء الوطني القائم على روح المواطنة. فالاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية ما زالت تمثل انتهاكا لأسس الأمن الاجتماعي للمواطن الفلسطيني، وتشكل تهديدا دائما له.

ثم إن خصائص المجتمع الفلسطيني الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية تبين درجة قصوى من انكشافه، وعجزه عن توفير آليات حماية مناسبة من التغيرات التي تعصف به، مما جعله بحاجة دائمة لتدخلات رسمية ذات طابع إغاثي لتوفير درجة معقولة من الحماية لأفراده وجماعاته. وتجلّى تأثير هذه الخصائص في ارتفاع معدلات الإغالة الاقتصادية، وضعف الاقتصاد الفلسطيني وتفككه، ومن ثم عجزه عن توفير فرص عمل كافية، وهو ما أدى إلى إبقاء معدلات البطالة والفقر مرتفعة.

وقد عززت هذه الأوضاع المعيشية الحياتية والسياسية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الشعور لدى المواطنين الفلسطينيين بالانكشاف وعدم الأمان، وهو ما عزز الوعي لديهم، بأهمية العائلة وعلاقات القرابة والتضامنيات المحلية، كملاذ أخير لتوفير الأمن والحماية والاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر، وهو ما أدى إلى ترسيخ الشردمة

<sup>23</sup> هناك العديد من المظاهر والسلوكيات الجماعية في الأراضي الفلسطينية والشتات التي تؤكد ذلك، كان آخرها احتجاج بعض سكان مدينة الخليل على عدم وجود وزير من الخليل في التشكيلة الحكومية التي شكلها د. رامي الحمد الله رئيس الوزراء الحالي والتي انتهت بتعيين وزير من الخليل والاستجابة لمطالبهم.

الاجتماعية، خصوصا في ظل غياب الدولة ذات السيادة وضعف السلطة الوطنية الفلسطينية؛ بحيث أصبحت العائلة أو الحمولة أو المجتمع المحلي، ومن خلال التضامنيات المحلية والعائلية والأنشطة التكافلية غير الرسمية (المماسة وغير المماسة)، هي الأساس لتدبير الحد الأدنى من احتياجات السكان الاقتصادية والأمنية، وأصبحت تلك المؤسسات الاجتماعية الفضاء الذي يدور في فلكه الأفراد، والوسيط بينهم وبين العالم الخارجي. لذا، تحولت العائلة أو الحمولة والمجتمع المحلي، إلى المرجعية الأساسية لسلوكيات وقيم الأفراد، في ظل تراجع دور مؤسسات السلطة الوطنية التي أصبحت عاجزة عن تقديم الحماية والعون للمواطن خلال الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة. وقد ولد ذلك شعورا عاما بالإحباط تجاه المؤسسات الوطنية، ما عزز بدوره انسحاب المواطنين إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية، وأدى إلى بروز العديد من المواقف السلبية واللامبالاة تجاه القضايا المجتمعية العامة، الأمر الذي انعكس سلبا على دور الجماعات ومدى مشاركتها في القضايا السياسية العامة وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد تعني الكثير للجمهور، ولم تعد جزءا من قيمها وثقافتها<sup>24</sup>. ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف مشاركة الجمهور الفلسطيني في المظاهرات والأنشطة التضامنية أو الاحتجاجية. حيث لوحظ بشكل غير مسبوق في الآونة الأخيرة ضعف المشاركة الجماهيرية في الاعتصامات والتحركات التضامنية مع الأسرى مثلا، أو التحركات ضد المفاوضات وغيرها. وبوجه عام أدى مجمل ذلك إلى تعزيز ثقافة تضامنية عصبوية مرتبطة بالعائلة وبالجماعات المحلية (أحياء مدنية، قرى، مخيمات)، وإلى بروز مؤسسات بطريركية تقليدية وانتماءات جهوية. ساهم ذلك في الحد من إمكانية إرساء "عقد اجتماعي" فلسطيني موحد، فضلا عن الحد من تعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

#### 4- التحول في منظومة القيم الاجتماعية:

لقد رافق ما سبق تحول في منظومة القيم الاجتماعية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعتبر القيم الاجتماعية القاعدة الأساسية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتشكيل الوعي الجماعي، وتعتبر أيضا أساسا في عملية تغيير أو ثبات الواقع الاجتماعي. وقد تغيرت منظومة القيم في المجتمع الفلسطيني، خاصة لدى الطبقة الوسطى، تبعا للتحول في البنى الاجتماعية الفاعلة فيه، وتحديدًا التشرذم في نطاق التضامنيات العائلية والمحلية، والتغير في وتيرة وطبيعة الحراك والفرز الطبقي، الذي أصبح واضحا أكثر من ذي قبل، منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ولا شك في أن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وغياب الأمن وسيادة الشعور العام بالانكشاف، والإحساس بالإحباط في ظل فشل التسوية السلمية، وتراجع عملية البناء المؤسسي، شكّلت بمجملها عوامل أثرت في منظومة القيم والثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني التي تمحورت بمجملها حول العائلة والتضامنيات المحلية والجهوية. وبذلك شاع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية، وتعززت سلبية المواطنين وانصرافهم عن قضايا المجتمع ومشكلاته، وأصبح الانشغال بهوموم الحياة الفردية والأسرية فقط هو الهم الأساسي لديهم، وتم إحلال النزعة الفردية محل النزعة الجماعية. ولا شك بأنه في ظل مجمل هذه القيم وغياب تصور الناس لأنفسهم كشركاء في المجتمع وفي قضاياها الكبرى، يضعف اهتمام الأفراد بالشأن العام، وتضعف لديهم الروح الوطنية ومشاعر الانتماء إلى هوية وطنية جامعة.

<sup>24</sup> مجدي المالكي وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم. (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004) ص. 260-262.

كما أن تعزيز الولاءات العائلية والمحلية لدى الأفراد أضعف قيم المواطنة، التي من المفترض أن تترسخ في المجتمع كآلية للضبط الاجتماعي والردع الداخلي، والذي من شأنه أن يعمق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر، ويمنحه أولوية على التكوينات الاجتماعية الأصغر. الأمر الذي أثر سلباً في إمكانية بناء مؤسسات وطنية عامة فاعلة، وأضعف الهوية الوطنية.

#### 5- ضعف دور المؤسسات التربوية والإعلامية:

وقد ترافق كل ما سبق مع ضعف المؤسسات التربوية والإعلامية وبرامج التوعية والتعبئة، التي من المفترض أن يقع على عاتقها نشر الوعي الوطني، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة وقيم الولاء للمجتمع ومؤسساته الوطنية. فقد أهملت المؤسسات التربوية، وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم، المواد التعليمية والتربوية والمناهج ذات العلاقة (مثلاً التربية المدنية والوطنية)، فلم يُخصص لهذه المواد سوى ساعة كل أسبوعين في المدارس في الأراضي الفلسطينية، وغالباً ما يجري استغلال هذه الساعات لتدريس مواد أكاديمية أخرى.

ولا شك بأن خضوع الفلسطينيين لمناهج مدرسية وأنظمة تعليمية وتربوية مختلفة ومتعددة بسبب تشتت الفلسطينيين وتوزعهم على بلدان عدة، وعلى أنظمة تعليمية وتربوية متعددة ومختلفة عن بعضها البعض، يساهم إلى حد كبير في إضعاف الهوية الوطنية. كذلك الحال بالنسبة إلى المؤسسات الإعلامية والتثقيفية الفلسطينية التي تعمل في غالبيتها دون توجيه ينظم عملها ويحدد الرسائل التي تبثها في إطار الأهداف الوطنية، حيث لم تنجح أغليبتها من تنفيذ برامج توعية فاعلة ومؤثرة باتجاه تعزيز الهوية الوطنية. وبالإجمال أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعزيز الهوية العائلية والمحلية التي تعايشت مع الهوية الوطنية، رغم وجود علاقات مواطنة مفترضة ولو شكلية، واكبت نشوء وتطور السلطة الوطنية الفلسطينية منذ سنة 1994.

تجسّد هذا التعايش بين الهوية المحلية والهوية الوطنية جلياً في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تطور في هذه المخيمات ثقافة تضامنية تستند إلى مجمل الأنشطة السياسية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية، ومن خلال هذه الأنشطة، تم تفعيل الأحزاب والفصائل السياسية في المخيم وتوحيدها في مواجهة الاحتلال، فتعززت مظاهر التنسيق والتحالف التنظيمي السياسي والعسكري فيما بينها على الصعيد المحلي بغض النظر عن طبيعة العلاقات بينها على المستوى الوطني.

وبموازاة ذلك، تم تطوير ثقافة تضامنية محلية في مواجهة "الآخر" الفلسطيني والمتمثل في السلطة الوطنية الفلسطينية ومختلف أجهزتها؛ وفي السلطات والمجتمعات المحلية، الريفية والمدنية المجاورة. وقد تمثل ذلك في بعض التحركات الاحتجاجية الضاغطة ضد السلطة وأجهزتها، وقد وصلت هذه الاحتجاجات إلى حد الاشتباكات المسلحة؛ وتمثل ذلك أيضاً في تعبيرات ومقولات انتشرت بين سكان المخيمات، مثل "نحن أبناء المخيم"، و"نحن من حمى كرامة الشعب

الفلسطيني خلال الانتفاضة"، وجرى تناقل العديد من النكات التي تسخر من بعض الرموز في السلطة الوطنية الفلسطينية، أو من سكان بعض المناطق التي تميزت بمقاومتهم بالضعف، مثل سكان مدينة رام الله<sup>25</sup>.

لم يقتصر تعزيز الهوية العائلية والمحلية على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو وكل ما رافقه من تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية، بل يمكننا ملاحظة هذا التعزيز في الهوية العائلية والمحلية في المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948 أيضاً، خاصة في السنوات الأولى التي تلت الاتفاق، حيث تتفق معظم الدراسات، التي أجريت في تلك الفترة، على أن ذلك الاتفاق وما رافقه من أحداث قد ساهم في إضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية لمصلحة الهوية العائلية أو الدينية، وأزالت جميع الحواجز والعراقيل، وخصوصاً الرادع الوطني، أمام إمكانية اندماج الفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي، هذا الاندماج الذي كان ينظر له قبل اتفاق أوسلو، في ظل السياسات والممارسات الإسرائيلية القمعية، نوعاً من التواطؤ أو الخيانة<sup>26</sup>.

ويشير عزمي بشارة إلى أن الواقع المادي الاقتصادي والواقع السياسي - الحقوقي في إسرائيل، خلال الأعوام الأولى بعد أوسلو، قد دفعا المجتمع الفلسطيني في إسرائيل نحو الأسرلة. فالارتفاع المتدرج في مستوى معيشة الفلسطينيين في إسرائيل مقابل تدهور متدرج لأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية والقطاع، وازدياد الوعي الفردي والمؤسسي لديهم للحقوق الكامنة في المواطنة الإسرائيلية، وتبلور علاقة فلسطينية - فلسطينية يتميز فيها الطرف الذي يحظى بمواطنة إسرائيلية بكل ما يعنيه ذلك من امتيازات من ناحية، ومن ناحية أخرى تبني السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو لسياسة تُشرعن اندفاع المواطن الفلسطيني نحو الأسرلة سياسياً باعتبارها أداة ضرورية في خدمة عملية السلام، كل ذلك كان عوامل ساهمت في تعزيز عملية الأسرلة. ولا تعني الأسرلة برأي بشارة تهويد العرب في إسرائيل، ولا تخليهم عن ثقافتهم، وإنما تعديل وتغيير هذه الثقافة بشكل يجعل تأطيرها في الإطار الإسرائيلي ممكناً، أي تشويهاها. وفي هذا السياق يشير إلى عدة مظاهر لهذا التشويه بدأت تبرز بين الفلسطينيين في إسرائيل مثل العودة إلى رفع العلم الإسرائيلي احتفالاً بيوم الاستقلال في بعض القرى والمدن الإسرائيلية<sup>27</sup>.

ويؤكد معياري أيضاً في دراسته الميدانية إلى أن مشاعر الانتماء للهوية الوطنية الفلسطينية قد ضعفت قليلاً لدى الفلسطينيين في إسرائيل، خصوصاً في الأعوام الأولى التي تلت هذا الاتفاق. وحدث ذلك، أساساً، بسبب تجاهل هذا الاتفاق لهؤلاء الفلسطينيين وتنامي الشعور لديهم بالتهميش المزدوج، وفشل الأحزاب العربية في التأثير في سياسة الحكومة نحوهم ونحو الفلسطينيين عامة. وهو ما أدى إلى تعزيز الهويات التقليدية، ولا سيما الحمائلية. ولكنه يضيف أيضاً أنه "وعلى الرغم من تراجع الهوية الفلسطينية في تلك الفترة، وخصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، فإنها

<sup>25</sup> مجدي المالكي وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم، مصدر سبق ذكره. ص. 186-190.

<sup>26</sup> حيدر. الفلسطينيون في إسرائيل اتفاقية أوسلو. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997) ص 146.

<sup>27</sup> عزمي بشارة. الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى. (رام الله، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998) ص 59-62.

بقيت أقوى كثيرا من الهوية الإسرائيلية، وذلك بسبب تصعيد إسرائيل سياستها القمعية في الضفة والقطاع من ناحية، وازدياد اتباعها سياسة التمييز والإقصاء المطبقة ضد الفلسطينيين في مناطق 48 من ناحية أخرى<sup>28</sup>.

وعلى صعيد آخر، تؤكد الدراسات التي بحثت في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو وتأثيره في تكوين الهوية الفلسطينية وتعبيراتها بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، أنه بالرغم من أن الهوية الفلسطينية بين هؤلاء الفلسطينيين تبقى الأبرز، إلا أنهم طوروا، بالإضافة إليها، روابط وانتماءات محلية في إطار البلد المستضيف. فالفلسطينيون في لبنان مثلا طوروا روابط بمخيماتهم وبأماكن اللجوء الأخرى، ولا يرون في ذلك ما يهدد مشاعرهم بالتماهي مع فلسطين، أو مع مواطنهم الأصلية. واستمر بعضهم بالانتماء إلى بلداتهم وقراهم ومدنهم في فلسطين حيث شهدت المخيمات في لبنان مؤخرا تجدد الاهتمام بالحكايات التي يرويها الجيل الكبير للشباب الفلسطيني عن مدنهم وقراهم التي شردوا منها، ونش الذكريات المرتبطة بالمواطن الأصلية والتي كانت قد ضعفت لمصلحة الهوية الوطنية والوطن ككل خلال سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات. وما زال الكثير من اللاجئين في الشتات، خاصة الشباب منهم، يعربون عن مشاعر الفخر بمخيماتهم، كما هي حال اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار تلك المخيمات رمزا للمقاومة ورمزا لفلسطينيتهم، ومعلما للظلم التاريخي الذي وقع عليهم، وتعبيرا عن هويتهم الوطنية الجماعية<sup>29</sup>. وفي السياق ذاته، يشير ساري حنفي إلى أن فضاء المخيم في لبنان يؤدي عدة وظائف من بينها إحياء الذكريات وتأكيد الهوية الوطنية. ولكن خلافا لما هو سائد بأن المخيم في لبنان يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية فقط، يؤكد حنفي على أن بعض هذه المخيمات قد انتج هوية حضرية محلية متمردة جديدة مرتبطة بأنشطة إسلاموية فوق قومية تتجاوز الهوية الوطنية وهو توجه جديد ظهر بين سكان المخيمات بسبب انتشار التدين والحركات الإسلامية السياسية المتطرفة وهو ما قد يضعف من الهوية الوطنية<sup>30</sup>.

كذلك تشير بعض الدراسات إلى أنه في مقابل تعزيز الهوية المحلية تارة، وتعزيز الهوية الفوق وطنية تارة أخرى، بين سكان المخيمات في لبنان، تبرز بعض التعبيرات الثقافية العابرة للحدود بين شباب هذه المخيمات للتعبير عن مشاعرهم وهمومهم اليومية وللتفاعل مع هويتهم الوطنية والمحلية بأدوات ووسائل معلومة، كشبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية والتعبيرات الفنية المتنوعة. فمثلا يلاحظ انتشار موسيقى الراب بين الشباب الفلسطيني في بعض مخيمات لبنان والتي من خلالها يحاول الشباب الفلسطيني إيصال صوتهم الوطني. وكذلك يلاحظ بروز عدد كبير نسبيا من الفنانين وصناع الأفلام الفلسطينيين في كافة التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، والذين استطاعوا من خلال انتاجهم الفني وانتاجهم للغة سياسية جديدة تحقيق نجاحات في اختراق الجدران والحواسر والحدود. وكذلك يلاحظ تنامي الحركات الشبابية والحملات الافتراضية والجمعيات والأطر الشبابية في الشتات التي يتركز نشاطها حول التأكيد على حق العودة، أو لمساندة حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والمؤسسات

<sup>28</sup> محمود ميعاري. تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. مصدر سبق ذكره. ص 43.

<sup>29</sup> Rosemary Sayegh. **Palestinian Refugee Identity/ies; Generation, Class, Region.** (Birzeit, Ibrahim Abu- lughod Institute of International Studies, 2011) pp. 9.

<sup>30</sup> ساري حنفي. إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية. في الخالدي محمد علي (تحرير). تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2010) ص 74.

الأكاديمية الإسرائيلية، وحملات التضامن مع الأحداث السياسية في الأراضي الفلسطينية<sup>31</sup> وهي بمجملها أنشطة وطنية خلقة ينخرط فيها الجيل الجديد من الشباب والذي من شأنه أن يعزز الهوية والانتماء الفلسطيني لديهم.

### الخاتمة:

إن إحساس الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده بالانتماء إلى وطن مسلوب وبالغبن التاريخي الذي وقع بحقه، وبغنف المعيش الذي يُشعره أنه يحمل صليبه وحيدا، وبالاستمرار بتمسكه برواية واحدة تؤكد حقه بالعودة، والمقاومة، والتوق إلى التحرر وإحقاق العدل، هي بمجملها عناصر تغذي الهوية الوطنية الفلسطينية. هذا الشعور تولّد تاريخيا لدى الفلسطينيين من التجربة الجماعية المعاشة، والاشتباك مع "الآخر" الذي ما زال يتعامل مع الفلسطيني من منطلق الإقصاء والتهميش والإنكار والإصاق التهم. ولا شك في أن استمرار تمسك الشعب الفلسطيني، وخصوصا الشباب منه، بحقه في المقاومة وبإيمانه بعدالة قضيته وبالأمل، قد جنب الهوية الفلسطينية من أن تتحول إلى هوية منكوبة ترتكز فقط إلى سرديات الضحية والحرمان. ولولا هذه العناصر لتهافت الهوية الفلسطينية ولم تتمكن من الصمود وتحمل مآسي الاقتلاع وفقدان الأرض والشتات والاحتلال والقمع والحصار والجدران والأسلاك الشائكة. لقد كان قدر الهوية الفلسطينية أن تتعايش مع التحديات والمنعطفات التاريخية خلال عقود طويلة، وأن تصمد أمام كل ما شهده التاريخ الفلسطيني الحديث من انعطافات وأزمات سياسية تاريخية.

وبالإجمال يمكننا الاستنتاج مما تقدم أن الهوية الوطنية الفلسطينية وتعبيراتها، ككل الهويات القلقة، مرت وما زالت، بمراحل ضمور وتجدد حسب المنعطفات السياسية التاريخية التي مرت بها. والملاحظ أنها تضعف عندما تبتعد عن روافدها الأساسية المتمثلة في الذاكرة الجماعية المرتبطة بجمالية الوطن المفقود، ووحشية المنفى. وبالتجربة الجمعية وبالمقاومة والأمل. ولا شك في أننا نعيش اليوم إحدى هذه المنعطفات، فنجد أن الهوية الفلسطينية لم تنهأ بل هي في حالة تعايش مع الهويات الفرعية المتعددة، وخصوصا العائلية والمحلية، والتي تعززت لأسباب تتعلق بغياب المشروع الوطني الفلسطيني الجامع وبتهميش منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها من ناحية، ولأسباب أخرى تتعلق بضرورات تفاعل التجمعات الفلسطينية مع أوضاعهم وتجاربهم المعاشة في وطنهم أو في المنافي التي أفرزت هموما وأولويات محلية متباينة تخص كل تجمع فلسطيني من ناحية ثانية.

ولا شك بأن تصاعد الروح الوطنية بين الشباب الفلسطيني في الوطن والمهجر من خلال انتشار مئات المنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية الناشطة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتزايد التواصل فيما بينها عبر أنماط مبتكرة للمقاومة، وعبر انتاجها لغة سياسية جديدة ورفعها لشعارات وطنية تجاوزت الانقسامات الحزبية والمناطقية والحوازر والحدود العسكرية والأسلاك الشائكة والجدران، سيكون له دورا هاما في

<sup>31</sup> محمد الخالدي علي وديان ريسكدال. الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان. في الخالدي محمد علي (تحرير). تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2010) ص 7 - 11.



تعزيز الهوية الفلسطينية بين صفوف جيل جديد من الفلسطينيين، جيل كاد أن يحيد بهمشه اتفاق أوسلو وما تبعه من انقسامات ومن تشطي للواقع السياسي الفلسطيني الحالي.

## قائمة المراجع:

- أن سميث، باميللا. **فلسطين والفلسطينيون**. (دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991).
- باومغرتن، هلغى. **من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 - 1988**. (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)
- بشارة، عزمي. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. (رام الله، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998).
- تماري، سليم. **تحول المجتمع الفلسطيني: التشرد والاحتلال، في جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994).
- تماري، سليم. **الهوية وبناء الدولة في الكيان الفلسطيني**. (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 32، خريف 1997، 3 - 9)
- حيدر، عزيز. **الفلسطينيون في إسرائيل اتفاقية أوسلو**. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).
- حنفي، ساري. **إدارة مخيمات اللاجئين في لبنان: حالة الاستثناء والبيوسياسية**. في الخالدي محمد علي (تحرير). **تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان**. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2010)
- الخالدي، محمد علي وريسكدال، ديان. **الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان**. في الخالدي، محمد علي (تحرير). **تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2010).
- السقا، أباهر. **الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثالاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة**. في سلسلة وقائع المؤتمر الثاني. **التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها ومستقبل القضية الفلسطينية** (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات، 2013)
- سين، امارتيا. **الهوية والعنف: وهم القدر**. (بيروت: جداول للنشر والتوزيع. 2012)

- صايغ، يزيد. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)
- كيالي، ماجد. صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين. (مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 23، عدد 90، ربيع 2012 ص 7 - 14)
- المالكي، مجدي وآخرون، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم. (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004).
- ميعاري، محمود. تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. (مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74 - 75، ربيع 2008)
- ميعاري، محمود. هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟ (مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 10، ربيع 1992، ص 40 - 60)
- النجار، باقر. العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي. (مجلة عمران، العدد 3: شتاء 2013)
- هلال، جميل. "الداخل و"الخارج" في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية. في هلال، جميل. فلسطين: دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل. (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012).
- ----- . النظام السياسي الفلسطيني: دراسة تحليلية نقدية. (رام الله، مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998) .
- ----- . نظرة تأملية في تاريخنا الحديث. (مجلة الكرمل، العدد 55 - 56، ربيع صيف 1998).

#### المراجع باللغة الانجليزية:

- Guibernau, Montserrat. **Anthony D. Smith on nations and national identity: critical assessment.** (Nations and Nationalism 10 (1/2), 2004).
- Khalidi, Rashid. **Palestinian identity: the construction of modern national consciousness.** (New York, Colombia University Press, 1997).
- Sayegh, Rosmary. **Palestinian Refugee Identity/ies; Generation, Class, Region.** (Birzeit, Ibrahim Abu- lughod Institute of International Studies, 2011) pp. 9.
- Smith, Anthony D. **National Identity.** (London: Penguin. 1991)

